

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الأولى
الجلسة ١٨
المعقودة يوم الجمعة
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

11 0 5 1991

UN Doc Collection

محضر حرمي للجلسة الثامنة عشرة

(تركيا)

السيد البهان
(نائب الرئيس)

الرئيس :

المحتويات

- بيان من الرئيس

- مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.18
11 November 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لغياب الرئيس ، تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد ألهمان (تركيا) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء بأن عددا من الوفود قد طلب من الرئيس تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة ببنود نزع السلاح . إن مكتب اللجنة إذ يأخذ في الحسبان هذه الشواغل ولكي تتكامل بالنجاح المشاورات الجارية حاليا بشأن عدد من النصوص يؤيد مدّ الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات حتى يوم الاثنين ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٨/٠٠ .

وآمل أملا وطيدا في أن تؤدي إتاحة هذا الوقت الإضافي إلى التوصل إلى اتفاق عريض القاعدة فيما يتعلق بتلك النصوص .

وإذا وافقت اللجنة على هذا الاقتراح فإنني أحث الوفود على بذل قصارى جهدها لتقديم أكبر عدد ممكن من مشاريع القرارات قبل الموعد النهائي الجديد بغية تيسير أعمال اللجنة عند النظر في مشاريع القرارات والبت فيها .

ونظرا إلى أنني لا أسمع اعتراضا أعتبر أن اللجنة توافق على المقترح الذي طرحته قبل لحظات بهدّ الموعد النهائي حتى يوم الأربعاء ، ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٨/٠٠ .

تقرر ذلك .

بنود جدول الأعمال من ٤٧ إلى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد كوفليير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أتكلم اليوم لإبداء بضع ملاحظات بشأن الأسلحة الكيميائية والمفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقية لحظر هذه الأسلحة .

منذ أن أعلن الرئيس بوش مبادرته في ١٣ أيار/مايو بشأن الأسلحة الكيميائية مابرجت اللجنة الخمسة التي تتناول هذه المسألة تحرز تقدما كبيرا . ومع ذلك لم تحل بضع مسائل ، وهي مسائل لا تتطلب حولا تقنية فحسب ، بل أيضا تسوية سياسية . وما يدور في خلدي بوجه الخصوص مسألتا التحقق وصنع القرار .

إن المشكلة الرئيسية التي تواجهنا فيما يتعلق بالتحقق هي تحديد المعايير الموضوعية التي تمكننا من إدراج بعض المنشآت في نظام التحقق . وفي هذا الصدد ، نرى أن مفهوم "السعة" معيار أساسي ، في الوقت الذي نتفق فيه مع الآخرين بأنه من المستصوب قصر هذا المفهوم على أكثر أنواع المنشآت صلة بالموضوع . وهذا من شأنه أن يعالج المشكلتين ، السياسية والتقنية ، المتمثلتين بنطاق التحقق . فمن الناحية السياسية من شأن هذا أن يساعد على التغلب على الشكوك التي تساور ممثلي الصناعة الكيميائية وممثلي البلدان الحائزة لعدد من المنشآت الكيميائية . وعلاوة على ذلك ، يمكن على هذا النحو التخفيف من الآثار المالية إلى مستوى مقبول .

وفيما يتعلق بآلية صنع القرار التي يتعين اعتمادها في ضوء الاتفاقية المقبلة أود أن أتطرق إلى ثلاثة مبادئ أعتقد أنها جوهرية ، وهي التوزيع الجغرافي للمقاعد والوضوح والمرونة .

في ضوء المصالح الإقليمية والعالمية لجميع الدول دون استثناء لابد أن تكون جميع مناطق العالم ممثلة على النحو الصحيح في آلية صنع القرار . وإذا أُريد لاداء المنظمة أن يكون مصدر إلهام في المستقبل فمن الجوهري أن تكون عملية صنع القرار واضحة قدر الامكان . وتنبغي أيضا حماية هذا في جميع أوجه النشاط الأخرى التي تقوم بها المنظمة في المستقبل ، بينما تراعى في الوقت نفسه القيود المفروضة على المعلومات ، وهي قيود تقتضيها السرية التجارية والمصالح الأمنية المترتبة على ذلك .

ولإتاحة ردّ فعل سياسي وإداري عاجل ، لابد من التحلّي بالمرونة . ونظرا لما تشهده الساحة الدولية من تطورات وللتقدم الملحوظ المحرز في العلم والتكنولوجيا ينبغي أن يتسم تنفيذ وتفسير الاتفاقية بالمرونة . ويعلق بلدي أهمية قصوى على التوصل إلى حظر كامل للأسلحة الكيميائية . ولهذا السبب ، اشتركت النمسا في عملية المفاوضات وهي لاتزال مستعدة لاستضافة منظمة الرقابة المزمع انشاؤها في المستقبل .

وسيتعين على المنظمة أن تضطلع بعدد من الوظائف المختلفة لضمان التنفيذ الشامل للاتفاقية . ومن هذه الوظائف التحقق بكل معنى الكلمة ، بما في ذلك الاستحداث الدوري لوسائل وطرق التحقق .

وفي رأينا ، ينبغي للمنظمة أن توفر للمجتمع الدولي مجموعة كاملة من الخدمات وأن يكون من السهل الوصول إليها . وينبغي لمقر المنظمة أن يمدّها بتعاون وتنسيق وثيقين مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى والمجتمع الدولي والعلماء المعنيين بمسائل التحقق .

وحيث أن نهاية المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية تبدو تلوح في الأفق الآن ، فقد آن الأوان دون شك لمعالجة مسألة التحفظات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ويمكن للدول الأطراف أن تعلن استعدادها لسحب كل تحفظاتها على البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة ، وعلى أية حال ، قبل سريان مفعول الاتفاقية .

إن إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية سيعزز أمن أية دولة تصبح طرفا في هذا الصك . وهذا يمثل هدفا هاما وجديرا بالثناء ينبغي ألا يغيب عن بالنا .

السيد كريشنان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهني السيد روبرت مروزفيتش ، ممثل بولندا ، على تعيينه رئيسا للجنة . وإنني على ثقة من أن عمل اللجنة تحت قيادته الحكيمة والقديرة سيحرز نتائج مثمرة . واسمحوا لي أيضا أن أهني سائر أعضاء المكتب على انتخابهم نائبين للرئيس ومقررا للجنة .

لقد بعثت نهاية الحرب الباردة والتطورات الإيجابية الأخرى التي حدثت في العالم الأمل في نفوسنا في بروز بيئة دولية أفضل . وعلى الرغم من أن النظام الجديد الذي يجري الحديث عنه بكثرة لم تتضح طبيعته الدقيقة بعد ، فإنه يبدو أن غالبية البلدان تعتبره فرصة للتحرك صوب مستقبل إيجابي لنا جميعا . وتشاطر ماليزيا هذا الرأي . إلا أننا لانزال بحاجة إلى أن نتوخى الحذر نظرا للتحديات العديدة التي سيتعين علينا مواجهتها والمسائل العديدة المعلقة التي لم تحل بعد . ومن ثم يجب علينا أن ندرس أولوياتنا واستراتيجياتنا فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين وأن نسال أنفسنا أي عالم نبتغيه لأولادنا وأحفادنا . شمة بارقة أمل أمامنا تتمثل في أنه بوسعنا أن نغير ماضينا الذي اكتنفه الشك إلى مستقبل يسوده التقدم والاستقرار والأمن للأجيال القادمة . وفي هذا الصدد ، يمثل نزع السلاح مجالا يستحق أن يوليه المجتمع الدولي أهمية قصوى .

لقد سلمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بأن نزع السلاح عنصر أساسي للسلم والأمن العالميين . وجعلت إنهاء سباق التسلح مهمة أساسية إلى أن يتحقق ما يسمى بنزع السلاح العام والكامل . إلا أننا لانزال بعيدين عن تحقيق هذا الهدف . ويعود السبب في ذلك إلى الحرب الباردة التي ضمنت ألا تشعر أية منطقة في هذا العالم بالأمن الذي يكفي لتحقيق هذا المثل الأعلى النبيل . وقد مهدت نهاية الحرب الباردة الطريق أمام بداية جديدة صوب إحراز تقدم ملموس في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

إن تحقيق السلم والأمن العالميين في المستقبل يجب ، في رأينا ، أن يبدأ بإزالة أسلحة التدمير الشامل . فمشاعر الخوف من مذبحة نووية لم تفارقنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي الواقع كنا ، على الأقل مرة واحدة ، على مقربة من نشوء مواجهة نووية بين الدولتين العظميين . وقيل لنا مرارا أن الأسلحة النووية ، في جو الحرب الباردة المشوب بالتوتر ، كانت رادعا أساسيا يحفظ حريتنا وأسلوب حياتنا . وبُذلت جهود عديدة متعددة الأطراف وثنائية لتقليل أسلحة التدمير هذه وإزالتها بيد أن التقدم كان ضئيلا . وأدى ظهور قيادة جديدة في الاتحاد السوفياتي في

أواسط الثمانينات إلى حقبة جديدة من التعاون بين الشرق والغرب . وأسفر ذلك عن إحراز أول تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح النووي تمثل في توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . وهي أول معاهدة تهدف إلى إزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية . وقد تلت هذه المعاهدة مؤخرا معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تمثل اتفاقا هاما ومشجعا . إلا أن هناك شوطا طويلا علينا أن نقطعه حيث أن عدد الرؤوس النووية التي أُبقيت بموجب إبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية أكثر مما كان قبل إبرامها .

بالتالي ، ترحب ماليزيا بالمبادرة التي طرحها في الآونة الأخيرة الرئيس جورج بوش والتي تدعو إلى إزالة كل الرؤوس النووية القصيرة المدى وسحب القذائف الانسيابية من السفن والغواصات والطائرات البحرية ذات القواعد البرية ، والقضاء على برنامج القذائف التسيارية عابرة القارات وإلغاء برنامج قذائف الهجوم القصير المدى الجديدة . وسعدت ماليزيا بالمثل للاستجابة الايجابية لرئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف لهذه الاقتراحات . وفي حقيقة الأمر ، ينبغي أن تكون الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية طرفا في هذه المبادرة الأخيرة التي نعتبرها بداية طيبة للإزالة التدريجية لكل أنواع الأسلحة النووية بما فيها الأسلحة الاستراتيجية .

قد لا يشعر بعض الناس بالرضا عندما نتكلم عن الإزالة التامة للأسلحة النووية . فقد دافع المسيطرون على هذه الأسلحة بقوة ، وعلى مرّ الأعوام ، عن مواقفهم غير المؤيدة للقضاء عليها . وتعلل هؤلاء بحجة أن الأسلحة النووية كالغريت الذي تستحيل إعادته إلى القمم . غير أننا ، وللغرابية ، لا نسمع نفس الحجة عندما يتعلق الأمر بالأسلحة الكيميائية - وهي سلاح آخر من أسلحة التدمير الشامل يسهل نسبيا صنعه وإخفاؤه . ويعمل مؤتمر نزع السلاح في الوقت الحالي من أجل إبرام اتفاقية من شأنها أن تحظر بفعالية إنتاج وتخزين ونقل الأسلحة الكيميائية . ووفقا لآخر التقديرات ، ينبغي أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية جاهزة للتوقيع عليها في عام ١٩٩٢ . فليَ لا يمكن إذن إبرام اتفاقية مماثلة بشأن الأسلحة النووية ؟

تؤمن ماليزيا إيمانا عميقا بأن إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أمر ممكن بل وضروري . وفي العصر الحالي الذي يتميز بالتقدم الضخم في مجال الالكترونيات وهبوط التوتر الدولي ، لا يمكن الاعتداد بالحجة القائلة إنه من الصعب التحقق من هذه الاتفاقية . والواقع إنه يمكن التحقق منها ، والخبرة التي جنتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا تثبت امكانية التحقق من الاتفاقية . وقدرة الولايات المتحدة على اكتشاف البرامج السرية للأسلحة النووية في الشرق الاوسط مثال آخر على امكانية الاتفاقية . وبالنسبة لمسألة الرد ، فإن مك تنظيمها وتنفيذها موجود فعلا ، بالرغم من الحاجة إلى تمويله وتدعيمه . وأشير بهذا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ولضمان حقبة خالية من الأسلحة النووية ، يجب تحويل معاهدة عدم الانتشار إلى معاهدة لحظر كل الأسلحة النووية . وفي الوقت الحالي ، بالرغم من الجوانب القوية لمعاهدة عدم الانتشار ، وبخاصة في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، يُنظر إلى المعاهدة باعتبارها تتضمن أخطاء ، لسببين رئيسيين . الاول هو طبيعتها التمييزية ، والثاني هو قصورها على تحقيق العالمية . وقد رحبت ماليزيا بما تبين من عزم الصين وفرنسا ، وهما الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية المتبقيتان اللتان لم تنضما بعد إلى معاهدة عدم الانتشار ، على التوقيع عليها . ومع ذلك فلاتزال الحقيقة هي أن المعاهدة تمييزية في شكلها الحالي . ويمنع هذا الضعف كثيرا من البلدان التي تسمى ببلدان العتبة من الانضمام إلى المعاهدة . ولهذا نرى أن السبيل الوحيد للتوصل إلى عالميتها هو القضاء التام على كل أنماط الأسلحة النووية وتحويل المعاهدة إلى اتفاقية تحظر إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها ونقلها . ويجب أن يُبذل هذا المجهود تحت إشراف الأمم المتحدة وأن يبدأ الآن ، قبل عقد مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ .

وإلى أن يتم الحظر الكامل على الأسلحة النووية ، تدعو ماليزيا أيضا إلى الحظر التام على التجارب النووية لتطوير أسلحة أكثر تدميرا . ونرى أن هذه التجارب

تجرى لغرض واحد هو التوصل إلى أسلحة أكثر تطورا ولا شيء غير ذلك . وهذا التقدم لن يعني إلاّ المزيد من التدمير الذي تنتجه كمية من الأسلحة أقل . وبالتالي يستمر الانتشار الرأسي لهذه الأسلحة ، ويقود لا محالة إلى الإسراع بسباق التسلح . وكما قالت اندونيسيا ، نشعر بالقلق أيضا خشية أن يؤدي تقدم تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى صعوبة التحقق من اتفاقية تبرم مستقبلا بشأنها . وهذا لا يبشر بالخير لمستقبلنا ويجب أن ينتهي .

ويزداد اليوم وعي المجتمع العالمي بآثار أنشطة الانسان المدمرة على وجه البسيطة كما يتزايد قلقه بشأنها واحتياجه إلى صيانة بيئتنا . وفي ظل هذه الخلفية ، تتناقض تجارب الأسلحة النووية مع سياسات بعض البلدان التي تدعو إلى الانتباه للأخطار المحدقة بالبيئة . وقد قيل لنا إن التجارب النووية الجوفية - وهي التجارب الوحيدة التي يسمح بها الآن - لا تضر البيئة . ولكن التلوث المشع يحدث فعلا خلال هذه التجارب ولا يوجد ضمان بعدم تأثير هذا التلوث على السكان الذين يعيشون قرب مواقع التجارب . وإذا كانت هذه التجارب آمنة ، فلماذا لا تجرى في أوروبا أو البحر الابيض المتوسط ، بدلا من المحيط الهادئ ؟

وبجانب تحويل معاهدة عدم الانتشار ، يجب أيضا إنشاء آلية لحظر نظم توصيل هذه الأسلحة ، مثل بعض فئات الغواصات ، ونظم قذائف الصواريخ الاستراتيجية ، وأهم من كل ذلك نظام القذائف التسيارية العابرة للقارات . فalcضاء على نظم التوصيل هذه أساس لا غنى عنه لبناء الثقة .

ومن المتوقع أن تكون اتفاقية الأسلحة الكيميائية معدة للتوقيع خلال عام ١٩٩٢ . وترحب ماليزيا بهذا التطور وتود أن تهنئ اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح لجهودها المثالية التي جعلت المفاوضات تصل إلى مرحلتها الحالية . وتود ماليزيا أيضا أن تشكر استراليا على محاولة إشراك الدول الأخرى غير الاعضاء في المؤتمر بتنظيم مشاورات إقليمية حول الموضوع لتمكينها من عرض آرائها على المؤتمر .

وترى ماليزيا أنه لم يكن للمرحلة الحالية من المفاوضات أن تتحقق دون موافقة الدولتين العظميين على القضاء التدريجي على ترمانتيهما للأسلحة النووية . ونود أن نذكر أن إعلان الرئيس بوش عن قرار الولايات المتحدة بالتخلي عن عزمها السابق على الاحتفاظ بـ ١٠ في المائة من مخزون أسلحتها الكيميائية كان أهم لفظة تمكّن من إبرام الاتفاقية .

وماليزيا على استعداد للانضمام إلى الاتفاقية ، شريطة ألا يعوق نمو الصناعات الكيميائية المشروعة في البلدان النامية . ويجب التأكيد على استمرار عملية تدمير هذه الأسلحة . ويجب مساعدة البلدان التي لا يمكنها التخلص بسلامة من أسلحتها أو الأسلحة التي تركها الغير على أراضيها ، بغية تحاشي الآثار الضارة بالبيئة .

لقد اشتركت اندونيسيا لأول مرة في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد مؤخرا في جنيف . وتسعدنا نتيجة المؤتمر ، فقد عززت إيماننا بما للمجتمع الدولي من قدرة على التعاون لإقامة نظم فعالة لتحديد الأسلحة . وكان التوقيع على الاتفاقية بسيطا للغاية ، ويسعدنا أن نلاحظ أنه نتيجة للمؤتمر الاستعراضي الثالث ستعزز هذه الاتفاقية بتدابير التحقق وغيرها من الخطوات التي تحد من الانتهاكات وتزيد الوضوح ومن ثم توطد الثقة بين الدول .

ولا يمكن تحقيق السلم والاستقرار العالميين بالقضاء على أسلحة التدمير الشامل فقط . بل يجب أن ندرك أن الأسلحة التقليدية تتسبب في الدمار وتقتل الناس وتجلب التعاسة على البشرية بقدر أكبر من أي نوع آخر من الأسلحة ، وبخاصة في العالم الثالث . ويقدر أن هناك ٤٠ مليون نسمة قُتلوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في حروب في أنحاء العالم المختلفة ، وكانت الأسلحة التقليدية السبب في كل عمليات القتل هذه . وفي هذا الصدد ، لا تدعو ماليزيا إلى القضاء على الأسلحة التقليدية بالمعنى الحقيقي لعبارة "نزع السلاح الكامل" ، فمن الساذج أن نعتقد أنه يمكن إزالة أن تتخلى عن الدفاع الملائم في حالة العدوان المفاجئ أو غير المتوقع . ومع ذلك ، لابد من التأكيد على أن التكديس المفرط للأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى الشك والزعزعة .

ولهذا تؤيد ماليزيا أي جهد يبذل لبناء الثقة عن طريق الوضوح في إنتاج الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية وتخزينهما ونقلهما . وفي هذا الصدد ، تأمل ماليزيا وغيرها من بلدان عدم الانحياز في أن تعمل مع المجموعة الأوروبية واليابان بغية وضع نظام للإبلاغ عن الأسلحة تابع للأمم المتحدة وتتوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع قرار تعتمد الجمعية العامة في دورتها الحالية .

ولكي تشعر البلدان بالآمن ، يجب أن تكون واثقة من عدم وجود أي تهديد لآمنها . وتدل خبرتنا على أن التهديدات تأتي من جيراننا في أغلبية الأحيان . ويمكن لهذه التهديدات أن تكون حقيقية ، وإن كانت في بعض الأحيان تصورات غير دقيقة . ولهذا يجب إنشاء آلية بين الجيران على أساس اقليمي لتشجيع بناء الثقة والقضاء على امكانية حدوث توترات تنبع من شراء الأسلحة وإنتاجها وتخزينها . وفي هذا المجال ، تعود ماليزيا أن تهتئ بلدان أوروبا والولايات المتحدة وكندا على نجاحها في التفاوض بشأن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وتشيد بمقدرة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي أقيم ليوطد بناء الثقة والتعاون بين البلدان الأوروبية . ويجب تشجيع المناطق الأخرى على إقامة آلياتها لبناء الثقة وتحديد الأسلحة . أما فيما يتعلق بالبلدان النامية ، فإن نزع السلاح عامل هام من شأنه أن يسهم في التنمية .

لا يمكنني التأكيد بالقدر الكافي على أهمية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . لقد ظلت البلدان المتقدمة النمو تعظ بمزايا قيام البلدان النامية بخفض إنفاقها على الأسلحة ، مع أن البلدان المتقدمة النمو المنتجة والبائعة الكبرى للأسلحة ، وفي بعض الحالات هي التي تقدم مساعدات عسكرية أجنبية لشراء الأسلحة . ولقد حان الوقت لبدء تنفيذ برنامج العمل الذي اتفقنا عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الذي عُقد عام ١٩٨٧ المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، ولنلجأ إلى مزيد من الحوار والمفاوضات لحل خلافاتنا وضمان أمننا .

إن ماليزيا ، بغية ضمان أمن وثقة إقليميين طويلي الأجل بين الجيران ، عززت منذ عام ١٩٧١ - جنبا إلى جنب مع جيرانها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا - مفهومها إقليمي لمنطقة سلام وحرية وحياد . وبالإضافة إلى هذا ، إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وقَّعت أيضا معاهدة صداقة وتعاون في جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٧٦ اتفقت فيها على تسوية أي نزاع بالطرق السلمية ، ومنع التدخل الخارجي وتعزيز التعاون الإقليمي . وبالفعل فإن الرابطة معترف بها على نطاق واسع بأنها عامل هام من أجل السلام ، وفي أعقاب التوقيع على اتفاق باريس بشأن كمبوديا يوم الأربعاء الماضي ، ستواصل ماليزيا ، جنبا إلى جنب مع اصداقائها في الرابطة ، السعي إلى تعزيز السلم في المنطقة بدءا ببلدان الهند الصينية التي أصبحت أعضاء في معاهدة الصداقة والتعاون لعام ١٩٧٦ .

إن الرحلة صوب تحقيق نزع السلاح بدأت منذ وقت طويل ، ونحن الآن عند مفترق طرق ، حيث يجب أن نلزم انفسنا باتباع طريق واضح ومحدد نحو تحديد الأسلحة ونزع السلاح العامين . وستعمل ماليزيا ، من جانبها ، على الاضطلاع بدورها لبناء مزيد من السلم والامن المتساوي لجميع الدول ومستقبل أكثر إشراقا لنا جميعا .

السيد ديبانوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن حرب

الخليج ، والتقدم الذي أحرز مؤخرا في نزع السلاح أكدا باعث سياسة تحديد الأسلحة التي تتبعها دول عديدة وهو منع الانتشار . ونتيجة لذلك ، إن موضوع منع الانتشار يبدو الآن بالغ الأهمية في الشؤون الدولية .

إن الاهتمام المتزايد بمبادرات كبح الانتشار العالمي للأسلحة وتأييدها يعدان ردا طبيعيا على الشواغل المشتركة على نطاق واسع بشأن المخاطر التي يفرضها تكديسها غير المحدود على السلم . وهناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى تنسيق تدابير عدم الانتشار على مستوى إقليمي وعالمي كمهمة عاجلة أمام المجتمع الدولي . ونحن نعتبر أن الاجراءات الانفرادية والمشاركة التي تقوم بها الدول في إطار منظومة الامم المتحدة عنصر لا غنى عنه للسعي من أجل نظام عالمي جديد من السلم والاستقرار والامن .

إن ما يحتاج إليه المجتمع الدولي في الوقت الراهن عزم سياسي مشترك على مستوى عالمي ، ليس فقط للتخلي عن القيام بمزيد من انتشار أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصال القذائف وكذلك عن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية وإنما أيضا لمعارضة ذلك . وإن اختلاف المفاهيم بشأن أفضل الطرق للتحقيق الفوري لاهداف منع الانتشار ينبغي ألا يمنعنا من الوصول إلى تفهم مشترك بشأن الاهداف الطويلة المدى ووضع مبادئ توجيهية تحظى بتأييد واسع النطاق لسياسة رسمية تتعلق بتجارة السلاح .

لقد علمتنا أزمة الخليج أن ننظر إلى منع الانتشار في سياق أوسع . إن اهداف تحديد الأسلحة في هذا المجال لا يمكن أن تقتصر بعد الآن على الأسلحة النووية . إنها تشمل الآن ليس فقط الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، ولكن أيضا منظومات إيصال القذائف وعمليات نقل الأسلحة التقليدية . وهذا ينبغي بطبيعة الحال ألا يُنظر إليه باعتباره يقلل بطريقة أو بأخرى من أهمية المكان المستقر لمنع الانتشار النووي على جدول أعمال نزع السلاح .

إننا نرى أن مختلف طرق تعزيز وتوسيع نطاق نظم منع الانتشار في الظروف الراهنة ينبغي ألا تعتبر بالضرورة بدائل يستبعد الواحد منها الآخر . إن ايجاد آليات تعاقدية عالمية ، ووضع ترتيبات إقليمية ، وسياسات منسقة بين الموردين ، ورقابة وطنية أقوى على الصادرات ، وقيام المؤسسات والوكالات الدولية بأنشطة تفتيش ، وفرض حظر وقيود شاملة - كل هذه الوسائل لتحديد الأسلحة يمكن النظر إليها باعتبارها مكونات لا غنى عنها لجهد مشترك لمنع الانتشار . فبينما يبدو نهج غير محقق لنتائج

فورية ، يمكن لنهج آخر أن يحقق أهداف منع الانتشار . وينبغي لنا أن نختار القيام بها هو صالح في أية مرحلة ونقاوم أن يغلبنا الشعور بالإحباط الذي قد ينجم عن نتائج محدودة في مجال أو آخر من مجالات أنشطة منع الانتشار الحالية .

في المجال النووي ، يعتبر وفد بلادي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أفضل مك دولي ممكن لمنع الانتشار النووي . إن عام ١٩٩١ يعد في الحقيقة عاما بارزا لمعاهدة منع الانتشار . ونحن نلاحظ بارتياح الاتجاه المتزايد إلى تعزيز عضوية المعاهدة ونظامها القانوني . والقراران اللذان اتخذتهما من حيث المبدأ فرنسا والصين بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار يومئذينا إلى نقطة تحقيق الهدف المصعب ، هدف جمع الدول النووية الخمس في الاتجاه الرئيسي لجهود منع الانتشار النووي . وإن انضمام جنوب افريقيا وزامبيا وتنزانيا وزمبابوي إلى معاهدة منع الانتشار حدث كبير آخر نأمل أن يغير الشواغل العميقة الجذور في افريقيا . ونحن نرحب أيضا بنية لاتفيا وليتوانيا واستونيا وأوكرانيا الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار بمفعتها دولا غير نووية .

إن هذه التطورات جميعا ، التي تقربنا من الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار ، ينبغي أن يعززها التنفيذ الكامل لجميع أحكامها . وتوفر سجل لا تشوبه شائبة بهذا الصدد من شأنه أن يساعد إلى حد كبير الدول الاعضاء في معاهدة عدم الانتشار على مد صلاحية المعاهدة إلى ما بعد عام ١٩٩٥ . وبلغاريا تؤيد مد العمل بالمعاهدة بشكل غير محدود ، وستعمل على تحقيق هذا الهدف الهام في المؤتمر الاستعراضي الخامس لمعاهدة منع الانتشار .

إن أي توازن مستقبلي للمصالح في إطار معاهدة منع الانتشار ينبغي أن يتناول الشواغل الأفقية والرأسية على حد سواء ، ويشمل أيضا التطورات المتمثلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وإذ نضع هذا موضع الاعتبار ، نرى ضرورة تصعيد الجهود لإحراز النتائج الهامة في جميع مجالات تحديد الأسلحة المتمثلة بمعاهدة منع الانتشار . إن آخر الخطوات الانفرادية التي اتخذتها الدولتان النوويتان الرائدتان بإعلان خطط

فورية بسحب أسلحتهم النووية غير الاستراتيجية ، بالإضافة إلى خفض الكبير بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ومعاهدة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، تعد بشكل خاص مشجعة للجميع الذين يرغبون في تعزيز أسي معاهدة منع الانتشار . وإن اتخاذ قرار مبكر ببدء العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٥ ، من شأنه أن يركز جميع الجهود ويثير آمالا جديدة بأن المسائل الصعبة المتبقية المرتبطة بتنفيذ معاهدة منع الانتشار ستحل في الوقت الحسن من أجل تحقيق عقد المؤتمر الاستعراضي الخامس بطريقة أكثر إيجابية .

إن السجل الناجح للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان الأنشطة النووية السلمية للدول وفي ضمان الامتثال لمعاهدة منع الانتشار حجر زاوية هام للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي . ولقد عززت أزمة الخليج فهمنا بأن نظام التفتيش التقليدي للوكالة ينبغي أن يحسن ويعزز إذا ما أريد له أن يواجه التحديات الجديدة لعصرنا . لقد شاركت بلغاريا في اتخاذ القرارات الهامة التي أصدرها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن وهو المؤتمر الذي عقد الشهر الماضي في فيينا ونؤيد تلك القرارات . وسنواصل القيام بذلك بمفتنا عضوا منتخبا جديدا لمجلس محافظي الوكالة .

إن النتائج التي توصلت اليها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة في الكشف عن عدم امتثال العراق لالتزاماته بموجب ضمانات الوكالة قد أبلغت لمجلس الأمن ، وهي تمثل تحذيرا جاء في أوانه بالتبعات السياسية وغير السياسية الخطيرة التي سيتعين على المنتهكين المحتملين للالتزامات عدم الانتشار أن يواجهوها في المستقبل . هذه نقطة أساسية لا فيما يتعلق بالمسائل النووية فحسب ، بل أيضا فيما يتعلق بالمجالات الكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا القذائف التي لها نفس القدر من الأهمية .

وعلا بقراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٠ (١٩٩١) ، أصدرت حكومة بلغاريا مرسوما خاصا وقامت بانفاذ اجراءات الرقابة على الصادرات على المعيد الوطني ، للحيلولة دون تصدير الاسلحة والمعدات والمواد والتكنولوجيات العسكرية التي قد تستخدم لأغراض تتنافى وأحكام الفقرات ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ من أول هذين القرارين .

ويود بلدي أن ينضم الى النداء الموجه الى جميع الدول غير الحائزة على اسلحة نووية بأن تخضع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة . وناخذ علما مع الارتياح بقرار البرازيل والأرجنتين بابرام اتفاقات شاملة للضمانات مع الوكالة . ويرحب وفدي أيضا مع التقدير بالترتيبات الاقليمية التي اتخذتها هاتان الدولتان للامتثال لمعاهدة ثلاثيولكو ولتنفيذ اتفاق ثنائي وقع مؤخرا بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها . كما يسعدنا أن نلاحظ أن جنوب افريقيا عقدت مؤخرا اتفاقا شاملا للضمانات ، تمشيا مع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وأمام هذه التطورات الايجابية ، لا يسع وفدي إلا أن يعرب عن قلقه لأن أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، خاصة تلك الواقعة في المناطق الحساسة للتوتر أو الصراع الدوليين ، لم توقع حتى الآن على اتفاقات ضمانات مماثلة مع الوكالة عملا بالتزاماتها بمقتضى تلك المعاهدة . ونأمل أن تؤدي الخطوات التي أعلن عنها مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي إلى الانتهاء السريع الناجح من عملية عقد اتفاق ضمانات بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

ومن دواعي سروري أن أبلغ هذه اللجنة بأن حكومة بلغاريا اعتمدت المبادئ التوجيهية التي اتفقت عليها مجموعة موردي المواد النووية وهي تطبيقها بدقة في سياستها الوطنية لمراقبة الصادرات . كما يشارك بلدي في الجهود الدولية الحالية لاستكمال قائمة المعدات والمواد والتقنيات النووية ذات الاستخدام المزدوج ، الأمر الذي يرمي الأساس للإجراءات القانونية والإدارية المتوخاة لتعزيز مراقبة الصادرات في بلغاريا . هذا النظام الوطني المعزز يقصد به أن يكون ذا طابع شامل وأن يشمل بنود السلع المرتبطة بصنع وانتشار كل أنماط أسلحة التدمير الشامل وشبكات إطلاق الصواريخ .

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن أكثر السبل فعالية لبلوغ أهداف عدم الانتشار في المجال الكيميائي يتمثل في فرض حظر شامل ، يمكن التحقق منه بشكل فعال ، على الأسلحة الكيميائية ، ومن المتوقع الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة لهذا الحظر في السنة المقبلة . وقد رحبت بلغاريا بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في مجال المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية في جنيف ، وذلك بغض المبادرات الهامة التي أُنشئت في آنسب وقت من جانب حكومة الولايات المتحدة ، وكررت الاعراب عن عزمها على أن تصبح طرفاً أصلياً في الاتفاقية . وأعرب الوفد البلغاري في مؤتمر نزع السلاح عن اقتناعه بأن إدراج حكم يحظر بتوافق الرأي في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يقضي بالنسبة القاطع للتجارة في المواد المرتبطة بالأسلحة الكيميائية مع الدول غير الأطراف في المعاهدة سيُشجع المزيد من الدول على الانضمام إلى الاتفاقية بما يحقق عالميتها .

وريشما يتم ذلك ، نحن مقتنعون بأن الجهود الفردية والجماعية لتعزيز الرقابة على الصادرات من شأنها أن تساعد في عدم انتشار الأسلحة الكيميائية . وبلغاريا منضمة إلى جهود البلدان الأعضاء في النادي الاستراتيجي لتطبيق هذه المعايير في سياساتها التصديرية فيما يتصل بسلائف الأسلحة الكيميائية والمعدات ذات الملص . ونعتمد الإبقاء على نظام التصدير الوطني البلغاري متمشياً مع آخر التطورات في مجال المبادئ التوجيهية للرقابة وقوائم السلع .

كما يرحب بلدي بقرارات المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية وسيعمل على تنفيذها ، ذلك المؤتمر الذي اتخذ تدابير لبناء الثقة وتحسين كفاءة تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية مما يخفف من مخاطر انتشار تلك الأسلحة .

ومما يتضمن اتصالا مباشرا بأهداف عدم الانتشار في الوقت الحاضر الجهود الرامية الى تفادي تفاقم انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة التدمير الشامل . ويبدو في الوقت الحاضر أن نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف هو النظام الوحيد المتفق عليه دوليا الذي يأخذ في الاعتبار هذا البعد الجديد من انتشار الأسلحة . ويلاحظ وفد بلغاريا ، بشعور من الرضا ، القبول المتزايد من جانب الدول لاحكام نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف . ويؤيد بلدي النداء المشترك الصادر في الاجتماع الأخير لنادي نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف في اليابان والموجه الى جميع البلدان بتوخي المبادئ الوجيهة لذلك النظام ، لدى صياغة سياساتها التصديرية وضوابط رقابتها المحلية . ونلاحظ ظهور اتفاق عام على الدور الذي ينبغي أن يلعبه نظام الرقابة على القذائف ، باعتبار ذلك شرطا أساسيا هاما للمبادلات العلمية والتجارية المحسنة ولضمان وصول الدول العادل الى أكثر التكنولوجيات تطورا .

وينبغي للأمم المتحدة وسائر المحافل الدولية أن تدلي بدلوها في العملية الحالية لوضع وتنفيذ النظام الجديد لآليات المراقبة الشاملة للأسلحة المتطورة تكنولوجيا . وتحقيقا لهذا الهدف قدمت بالفعل اقتراحات مشيرة للاهتمام الى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، وهذه الاقتراحات تستاهل الدراسة المتأنية من جانب تلك الهيئة في دورتها في ربيع العام المقبل . وينبغي أن يكون الهدف إيجاد مناخ جديد من ضبط النفس العالمي بما يتفق والحاجة المتزايدة للتطور الاقتصادي في عالم يشهد تغييرات هائلة ويتسم بعدم الاستقرار . واحراز تقدم مبكر في تحقيق هذا الهدف الهام من شأنه أن يساعد على تفادي ظهور توتر بين الشمال والجنوب ويشجع الثقة والتعاون في المبادلات التقنية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . وبالنسبة للعديد من البلدان ، بما فيها بلغاريا ، يكمن التوجه الرئيسي لهذه الجهود في ضمان

الوصول غير المعاق الى فوائد العلم والتكنولوجيا الحديثة ، بمقتضى أحكام دقيقة متفق عليها دوليا لمنع انتشار اسلحة التدمير الشامل ومنظومات اىصال القذائف .

ويرحب وفد بلغاريا بالاهتمام الذي أعربت عنه وفود عديدة في الدورة الحالية للجمعية العامة ببحث مسألة انتشار الاسلحة التقليدية بصورة أكثر تحديدا . إن الامين العام ، في تقريره عن أنشطة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ أبدى :

"بالغ [قلقه] إزاء مشكلة الافراط في نقل الاسلحة التقليدية التي

يؤدي إلى زعزعة الاستقرار" . (A/46/1 ، ص ١٤)

وقد أبرزت حرب الخليج أهمية هذه المسألة بالنسبة للأمن والاستقرار ، كما أبرزت حاجة المجتمع الدولي الى اتخاذ اجراءات حاسمة ، وزادت كثيرا الشعور بالالاحاح والتصميم ، الذي أعربت عنه بلدان عديدة وخاصة الدول التي لها نصيب كبير في تجارة الاسلحة من أجل ممارسة ضبط النفس في سياسات نقل الاسلحة التي تتبعها والعمل معا من أجل ضمان ألا تؤدي عمليات نقل الاسلحة الى زيادة عدم الاستقرار في مناطق التوتر أو الصراع في العالم .

ووفدي يشدد على هذه النقطة ، فهي ترتبط أساسا بعملية إرساء الاسس المستقرة الجديدة للسلم في الشرق الاوسط . كذلك فإن الجهود الدولية المتضافرة لكبح النقل العشوائي للأسلحة قد تكون فعالة في تأمين الاستقرار في مناطق أخرى من العالم حيث تعاني الدول من التوترات العرقية أو حتى من الصراعات المسلحة . وحيث يشير الخطر الملموس لامتداد الأعمال العدائية الى الدول المجاورة تخوفات لها ما يبررها في المنطقة برمتها . وإن احتمال أن تتسبب عمليات النقل الاضافي للأسلحة ، وخاصة الاسلحة الحديثة ، في تفاقم مصادر التوتر دون الاقليمية بما فيها تلك الناجمة عن اختلال التوازن العسكري يولد مشاعر الارتياح ويبعث على شواغل لها ما يبررها .

وبالتوازي مع اجراءات منع النزاعات الاقليمية أو تسويتها يشكل تنسيق الجهود بين جميع الدول الموردة والمتلقية ، الرامية الى انتهاج سياسات مسؤولة لنقل الأسلحة ، وسيلة فعالة تقلل من الآثار الضارة لتجارة الأسلحة . وينبغي وضع المبادئ التوجيهية الأساسية لمدونة سلوك تتصل بهذه المسألة داخل اطار الأمم المتحدة .

وفي هذا السياق ، نلاحظ أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن اتفقت ، في اجتماعها في لندن في وقت مبكر من هذا الشهر ، على ضوابط حصرية مشتركة للنظر في عمليات نقل الأسلحة التقليدية الى الدول الأخرى في اطار تدابير الرقابة الوطنية التي تتخذها . وتستاهل مجموعتنا المعايير التكميلية التي يتعين على الدول الخمس الأعضاء تطبيقها في هذه الحالات ، كما ورد في الاعلان المشترك لتلك الدول المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، أن تحظيا بالدراسة المتأنية نظرا للطبيعة المعقدة للمسائل المرتبطة بهما . ويتناول هذا الاعلان الترتيبات اللازمة لتبادل المعلومات واجراء التشاور ، مع مراعاة الشاغل المشترك بين الدول الخمس وهو ضمان التنفيذ الملائم للمبادئ التوجيهية المتفق عليها ، ومواصلة المناقشات حول أفضل أسلوب لتطوير هذه الترتيبات على أساس عالمي واقليمي .

ويرحب وفد بلغاريا أيضا بتقديم درامة الأمم المتحدة عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي الى هذه اللجنة . ونحن نرى أن النتائج والتوصيات ، الواردة في تقرير فريق الخبراء المقترح أن تنظر فيه هذه اللجنة ، توفر أساسا سليما لتحديد بعض اجراءات المتابعة التي تعد أشد الحاحا في هذا المجال .

والبلدان التي تواجه حالة تعكف فيها دول مجاورة لها على بناء ترسانات كبيرة من الأسلحة على نحو غير متكافئ ، لا يسمها إلا أن تستفيد من الترتيبات الدولية لوقف التكدس المفرط لهذه المخزونات لأنه قد يؤدي الى ايجاد اختلالات في توازن القوة أو تمهد السبيل الى تفاقم هذه الاختلالات على الصعيدين الاقليمي أو دون الاقليمي . ويتسم هذا بالاهمية للدول الصغيرة بمورة خاصة لأنها لا تنتج من الأسلحة ما يكفي لتلبية احتياجاتها الأمنية ، وليست قادرة على استيراد كميات كبيرة من الأسلحة .

ويشاطر وفدي وجهة النظر الواردة في دراسة الأمم المتحدة بأن التكديس الر هذا في الأسلحة قد يذكّيه سوء فهم أو خطأ في الحساب ناجم جزئياً عن عدم تواء المعلومات عن عمليات حيازة الأسلحة . وفي هذا الصدد ، يبدو أن هناك رأياً مشتركاً واسع النطاق أخذاً في الظهور مفاده أن أفضل ما يخدم الأمن والاستقرار الدوليين ه زيادة الصراحة والوضوح في مجال نقل الأسلحة ، وأن هذه الصراحة من شأنها أن تشج على ضبط النفس . ولئن لم تكن التدابير الشنائية والأقليمية ودون الإقليمية التي تعمل على زيادة درجة الوضوح ، في حد ذاتها حدوداً أو قيوداً رهناً بالظروف السائر فإنها مع ذلك تنطوي على امكانات كبيرة في عملية بناء الثقة بين الدول .

وشمة خطوة أولى لا غنى عنها في اقامة آليات دولية عاملة لرصد تجارة الأسلح تتمثل في وضع سجل عالمي لا تمييز فيه لعمليات نقل الأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة وقد سبق تقديم اقتراحات في هذا الشأن للنظر فيها واتخاذ اجراء مناسب بمصدها فـ هذه اللجنة .

مفهوم السجل في الواقع ينطوي على امكانيات كبيرة لتمهيد السبيل نحو زيـ الصراحة والوضوح ، مما يسهم في بناء الثقة على الصعيدين العالمي والاقليمي . ونح نرى أن جمع المعلومات ينبغي اجراؤه على أساس منتظم وبغرض محدد هو أن يستخد كتحذير في الوقت المناسب للمجتمع الدولي حول حالات تكديس ترسانات الأسلحة بمـ يتجاوز المستوى المعقول من الكفاية التي تحددها بدقة احتياجات الدفاع عن النفس المعترف بها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . إن توفير توازن مقبول فـ المصالح عند وضع اجراءات تشغيل سجل الأمم المتحدة والمتطلبات اللازمة للتقيد بهـ من شأنه أن يشجع مجموعة أكبر من الدول على الاشتراك فيه .

ويرحب وفد بلغاريا بتقديم مشروع قرار بإنشاء هذا السجل الى اللجنة الاولى قريبا ، طبقاً لما أعلن عنه في البيانات التي أقيت باسم المجموعة الأوروبية ودوله الاعضاء ، وكما أعلنت اليابان . ونعترزم أن نشترك في تقديم المشروع الذي نأمل يفي بالاهتمامات المعرب عنها على نطاق واسع والمتعلقة بعمليات النقل الدول للأسلحة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يؤيد وفدي المشاورات الجارية بشأن هذا الموضوع .

وحكومة بلغاريا على استعداد لان تنظر في النتيجة النهائية التي تتمخض عنها عملية الصياغة في هذه اللجنة ، وأن تشترك في سجل الأمم المتحدة لعمليات نقل الأسلحة بتوفير المعلومات السنوية المتعلق عليها بين أكبر عدد ممكن من الدول . ونأمل أن يكون هذا هو النهج الذي تتبعه الدول الأخرى أيضا .

ونرى أن التبكير بوضع السجل المقترح لنقل الأسلحة لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته . فهناك عناصر أخرى للنظام الدولي المتوخى لنقل الأسلحة وآلياته ربما نحتاج إليها لتعزيز ضوابط التصدير على الصعيد الوطني ، والقواعد الناجمة للقيود الحميفة المفروضة على عمليات نقل الأسلحة من جانب الدول الموردة والمتلقي على السواء ، والتدابير التي ترمي إلى تحقيق الوضوح على أساس شئشي أو متعدد الأطراف ، والمشاورات التي تجرى بشأن الشكاوى ، والدراسة الدولية لهذه المسائل وما إليها . وفي صدد العنصر الأخير ، نرى أن الفكرة التي طرحتها كندا لتحديد محفل يمكن فيه للدول الأعضاء أن تستعرض سنويا أسلوب تشغيل سجل الأمم المتحدة ، وأن تتشاور بعضها مع بعض حول المعلومات التي يوفرها لها - فكرة تستحق الدراسة المتأنية .

ونفترض أن الصياغة متعددة الأطراف للمبادئ التوجيهية المشتركة المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة في إطار الأمم المتحدة الأوسع ، لن تكون بالمهمة السهلة نظرا للخط الفاصل الدقيق بين "عمليات نقل الأسلحة للدفاع المشروع عن النفس" و "عمليات النقل التي قد تؤدي إلى آثار مزعومة للاستقرار" . ولا يمكن تحديد هذا الخط الدقيق دون إيلاء المراعاة الواجبة للخصائص المحددة للمنطقة المعنية ، ولعوامل عدم الاستقرار أو التوتر الإقليمي ، ولوجود اختلالات إقليمية أو دون إقليمية في القوى ، وللقدرات المحلية للدول المتلقي لتسليم أسلحة هجومية ، وما إلى ذلك . ولكي يؤدي السجل وظائفه المرجوة من "إنذار مبكر" أو وظائف "وقائية" ، فقد يحتاج المجتمع الدولي إلى معلومات إضافية علاوة على المعلومات الواردة في مصرف بيانات عمليات نقل الأسلحة .

وقد يكون تناول هذه الترتيبات التكميلية من حيث الأعمال المحددة التي تقوم بها الأمم المتحدة ، مهمة صعبة ولكنها تعتبر هامة للمرحلة القادمة . وينبغي مع ذلك

التسليم على النحو الواجب بأهمية العناصر التي تركت دون بحث في الجولة الاولى من دراسة هذه المسألة المعقدة ، وينبغي متابعة دراسة هذه العناصر بغية تحديد أفضل طريقة لتناولها على نحو أكثر شمولاً في الترتيبات التي تتخذ في المستقبل . وثمة شعور متزايد يمكن أن نلمسه في هذه اللجنة ، هو أن النقطة الحاسمة تتمثل الآن في استخدام الزخم الحالي في عملية تحديد الأسلحة للمساعدة على وضع سجل الأمم المتحدة على الفور موضع التنفيذ ، على أن نحاول فيما بعد تحسين فعالية تشغيله في ضوء النظر في المسألة برمتها .

ونحن على ثقة بأن آلية السجل اللازمة للتعاون ولزيادة تبادل المعلومات بشأن تكديس الأسلحة التقليدية ، ستكون آلية لا تميز فيها بالنسبة للدول التي تعتمد على واردات الأسلحة لتغطية احتياجاتها اللازمة للدفاع عن النفس . وينبغي أن يعمل السجل بطريقة لا تحد من عمليات نقل الأسلحة الرامية الى تحقيق أهداف الأمن المشروع ، ولا سيما في حالة الدول الصغيرة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي اتخاذ ترتيبات مناسبة داخل الاطار الاقليمي وداخل الاطار العالمي على السواء .

وعلى الصعيد الوطني قدمت بلغاريا ، من قبل ، مجموعة من الانظمة المحلية المؤقتة بشأن أنشطة التصنيع والتصدير في ميدان الأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية ذات الصلة . وقد أنشئت لجنة حكومية خاصة لرصد وتنفيذ هذا النظام . وتفرض مراقبة دقيقة لمنع عمليات نقل الأسلحة غير المصرح بها . وبالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، اتخذت بلغاريا أيضاً الخطوات الادارية اللازمة لتنفيذ الحظر الدولي على نقل الأسلحة الى العراق والى يوغوسلافيا . ويتوخى لهذه التدابير المؤقتة وغيرها أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من تشريعات الرقابة الشاملة على المصادرات الوطنية في المستقبل والتي يجري اعدادها الآن في بلغاريا .

السيد البطاشي (عمان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بداية أن أتقدم لكم بالنيابة عن وفد بلادي بأحر عبارات التهنية على انتخابكم . فقد سعدنا جدا أن نراكم تتراشون أعمال لجنتنا هذه ، وكلنا يقين أن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية المعهودة فيكم سيكون لهما عظيم الاثر في إدارة أعمال لجنتنا هذه بنجاح . كما نود أن نتقدم بخالص التهنية الى باقي أعضاء المكتب على انتخابهم وندعو لهم بالتوفيق والسداد .

يمر عالمنا اليوم بالكثير من التطورات الهامة نتيجة للوفاق الدولي الذي كان وليد انتهاء الحرب الباردة وانهييار سور برلين وانحسار المواجهة بين القوتين العظميين ، الامر الذي يبشر بولادة عالم حر ديمقراطي متعاون لما فيه صالح البشرية جمعاء ، وهو النموذج الذي تتطلع اليه جميع القوى المحبة للسلام .

إن التحديات التي يواجهها العالم في ميدان التسليح ضخمة وصعبة نظرا لتكديس العديد من أنواع السلاح ذات الصبغة التدميرية الشاملة . فالسلاح النووي بات يمثل كابوسا رهيبا لما له من طبيعة فتاكة ، ولذلك أصبحت المطالبة بالقضاء عليه ملحة وذات أولوية . وما يقال في حق هذا السلاح ينطبق تماما على السلاح الكيماوي نظرا لما للأخير من قوة تدميرية ، لذلك فإننا نتفق مع التوجهات والجهود المبذولة للقضاء التام والحاسم والسريع على هذه الأسلحة وبدون تردد ، ونساندها .

ومن هنا جاء ترحيب سلطنة عمان بمبادرة الرئيس بوش بتخفيض الترسانة العسكرية الامريكية والتي أطلقها يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي . كما أسعدنا الرد الإيجابي للرئيس غورباتشوف في هذا المجال . وبلادي تدرك تماما المعوقات والتحديات ذات الصبغة الفنية التي تقف حائلا في وجه القضاء السريع على هذه الأسلحة . إن عامل بناء الثقة والشفافية يشكل حجر الأساس في التفاهم بين القوى العظمى . ونحن نطالب بإعطاء هذا الموضوع مزيدا من قوة الدفع والاهتمام ليتسنى لهذه الدول المضي قدما في برنامج القضاء على التسليح بالشكل المطلوب .

إن سلطنة عمان ترى أن موضوع القضاء على أسلحة الدمار الشامل ليس من مسؤولية الممثلين فقط وإنما هي مسؤولية تشترك فيها جميع الدول الحائزة لهذه الأسلحة .

ونطالب في هذا الشأن بوضع نص قانوني عالمي ملزم مواكب للتطورات التي تهدد عالمنا اليوم . ونهيب بالجميع التعاون لإنجاح هذا الهدف .

إن موضوع إجراء التجارب النووية موضوع هام ويجب أن يعطى القدر الأكبر من الاهتمام والإبراز والموضوعية ، حيث لا نرى فائدة من الإعلان عن تخفيضات هامة وهائلة في مجال التسليح ، والاستمرار ، في الوقت ذاته ، بإجراء التجارب واستنباط أنواع جديدة فتاكة من الأسلحة . وعليه فإننا نطالب جميع الدول المعنية بإيلاء مزيد من الاهتمام لبناء الثقة في موضوع التفجيرات والخروج بحلول عملية تستأصل جميع نقاط الخلاف ، على أن يكون الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي والقاضي بوقف التجارب لمدة عام من جانب واحد مدخلا ومشالا يحتذى ، يتبعه وضع جدول زمني محدد ولمدة معينة كبادرة لإبداء حسن النية ، يتبع ذلك وضع مك عام وشامل لمنع إجراء التجارب بصورة نهائية .

إن بلادي تبارك انضمام كل من زامبيا وزمبابوي وموزامبيق وتنزانيا وجنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار ، ونرى في ذلك انتصارا جبارا لإرادة الدولية بجعل عالمنا عالما خاليا من أسلحة التدمير . ونرحب بإعلان كل من فرنسا والصين عن رغبتيهما في الانضمام الى المعاهدة المذكورة ، لما لهاتين القوتين من شغل وأهمية في موضوع التسليح . وإن بلادي تحيييهما على هذه المبادرة التي جاءت في وقت نحن نفي أمس الحاجة فيه الى تضافر جهود كل الاطراف ذات الصلة بهذا الشأن .

إن فكرة الأمن الجماعي أصبحت طرحا عالميا جديدا بات يحظى باهتمام جميع الدول وخاصة الصغيرة منها والتي لا تمتلك نظاما دفاعية فعالة على المستوى الوطني . ونرى في مثل هذا الطرح فائدة لا حصر لها نظرا لما ينطوي عليه من تعاون وتبادل للمعلومات إضافة الى خلق نوع من الاستقرار غير القابل للزعزعة . كما أن فيه من فكرة الردع دروسا مستفيضة ويساعد في الوقت نفسه على حفظ الاستتباب والاستقرار على المستوى العالمي بشكل عام وعلى المستوى الإقليمي بشكل خاص . وقد شاهدنا مشالا على ذلك بالأمس القريب انحصر في وجود حلفين رئيسيين في القارة الأوروبية ساعد وجودهما ولفترة في استتباب أمن القارة .

إن مبادرة وضع سجل لتقييد عمليات نقل وبيع الأسلحة فكرة جيدة مبدئياً . لكننا نشدد على ضرورة أن يكون هذا السجل شاملاً لكل عمليات الإنتاج والبيع التخزين والنقل على حد سواء في ظل وجود اتفاقيات ثنائية ، وأن يتسم بالعالمية وعدم التمييز والشفافية ، الأمر الذي من شأنه أن يخلق توازناً مرغوباً ومقبولاً لدينا يكفل إخلاء المناطق الحساسة في العالم من تكديس السلاح . وإننا ، في المقابل ، نرى أنه إذا ما اقتصرَت فكرة هذا السجل على عمليات معينة فقط فإننا لا نستطيع أن نوافق على عمل كهذا لأن من شأنه أن يخلق من القلاقل والاضطرابات الكثير ، إضافة إلى تسببه المحتمل في تعريض أمن بعض البلدان للخطر ، ناهيك عن إخلاله بنظام الأمن الإقليمي في بعض المناطق الحساسة التي بات تكديس السلاح النووي فيها كابوساً يندب باندلاع شرارة الخطر غير المستبعد نظراً لعدم تكافؤ موازين القوى فيها ، ونسوق منطقة الشرق الأوسط كمثال للعرب المحتمل حدوثه .

إن سلطنة عمان ما فتئت ، منذ انضمامها إلى اللجنة المعنية بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ إعلان الجمعية العامة بجعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ، تبارك هذا التوجه . وقد أسهمت بتواضع وبقدر ما سمحت به إمكانياتها في إنجاح عمل اللجنة المكلفة على أن ينعقد المؤتمر في موعده المحدد . إلا أننا نعلن هنا عن امتعاضنا وشعورنا العميق بالأسف لإزاء بعض التصرفات التي طرأت أثناء مداولات اللجنة المذكورة وإزاء عدم إظهار بعض الدول القدر الكافي من المرونة في مواقفها مما أدى إلى تأجيل موعد انعقاد المؤتمر . ونطالب تلك الدول بالتحلي بروح التعاون سعيًا لدفع الأعمال التحضيرية للمؤتمر المذكور إلى الأمام . إن بلادي ، كدولة تطل على المحيط الهندي ، ترغب في رؤية هذه المنطقة منطقة آمنة وواحة مسالمة يزداد فيها التعاون المشمر البناء بين شعوبها التواقّة إلى الأمن والاستقرار والرفاهية ، بدلاً من أن تكون بؤرة للتطاحن وتجريب آخر ما توملت إليه الترسانات العسكرية من تقنية تأتي على الأخضر واليابس معا . ونحن متفائلون بأن تستجيب الدول المذكورة لصوت المنطق حيث أن الإقليم بات لا يحتمل المزايدة على أمنه الذي هو في طبيعة الأمر كل لا يتجزأ جزء من أمن العالم أجمع .

من منطلق الضرورة الملحة لإسعاد البشرية بتمكينها من العيش في كون مثالي وإخلاء العالم من الأسلحة النووية المدمرة ، نرى ضرورة التهيئة لهذا الطرح باتخاذ خطوات فاعلة كإنشاء مناطق خالية من هذه الأسلحة . ومن هذا المنطلق فإن بلادي أيسدت بشدة ولا تزال تؤيد الاقتراح القاضي بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل دون قيد أو شرط . وفي تقديرنا ، إن هذا الأمر غير قابل للمساومة والمراوغة نظرا لأهمية الإقليم الاستراتيجية من ناحية ولما يتواجد فيه من مخزون الأسلحة النووية الهائلة من ناحية أخرى .

إن سلطنة عمان تعلن من هذا المنبر مباركتها للجهود المبذولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الأطراف الأخرى لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط والذي من المقرر أن ينعقد في مدريد في الثلاثين من هذا الشهر . وتعلق بلادي على هذا المؤتمر آمالا كبيرة للخروج بحلول عملية تؤثر إيجابيا في مسار التاريخ وتعطي كل ذي حق حقه وتساعد على بناء الثقة بين مختلف دول الإقليم لتحقيق الهدف المثالي الذي لا يزال يخامر جميع شعوب المنطقة في التخلص من الأسلحة الفتاكة المتواجدة على أراضيها والتعايش السلمي بين دوله في نطاق من احترام الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير .

إن العقد الأخير من التسعينات يشهد تقاربا أكثر فاعلية على المستوى العالمي تتحول فيه المواجهة وحدة العداء الى تبادل للمنافع والمصالح . ونحن نرى أن الوقت قد حان لأن تلعب الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية من ذي قبل في رعاية الأمن والتعاون والدولي ، لأن تُعطى هياكلها المختلفة صلاحيات أكبر في حل المشاكل التي ينوء العالم بثقلها كالبيئة والتنمية . وانطلاقا من هذا الطرح ، نهيب بمختلف الدول التخلص من فكرة التسلح غير المعقول وتوجيه النفقات السلاحية التي أصبحت أرقامها مخيفة جدا الى جهود التنمية كي تضمن لشعوبها أماكن محترمة تحت سماء ومظلة النظام العالمي الجديد .

إن بلادي تشدد على ضرورة تكثيف دور الأمم المتحدة في الوضع الدولي الجديد كونها جهة حيادية وذات مصداقية تأوي إليها الشعوب لحل خلافاتها بالطرق السلمية ومن خلال الحوار البناء . وإن ثقل الأمم المتحدة كمنظمة عالمية الطابع يكسبها الاحترام والنفوذ .

إن بلادي ، ومن منطلق اهتمامها بالبيئة وفهمها المتأصل لأهمية الدفاع عن موضوع البيئة وإعطائه من الأهمية القدر الكافي وصولا الى غاية هي إقامة نظام بيئي عالمي خال من النفايات والسموم الناتجة من بعض الصناعات ، قد نادت مرارا بضرورة التصدي للأخطار الناجمة من النفايات السامة والحد من ممارسات بعض الشركات عبر الوطنية في التخلص من هذه النفايات في أراضي الدول النامية وعلى وجه الخصوص في افريقيا والشرق الاوسط وجنوب المحيط الهادئ . إن الاستمرار في هذه الممارسات اللاأخلاقية سيتولد عنه بالضرورة خطر محقق يهدد البيئة وجميع الكائنات الحية بالتلوث والانقراض .

إننا نرى أن الضرورة تقتضي أن يقف المجتمع الدولي بحزم لا هوادة فيه إزاء هذه المشكلة ويتخذ التدابير اللازمة لاحتواء نشر ودفن النفايات السامة على كافة الأصعدة . ونشدد هنا على ضرورة إيجاد اتفاق قانوني تكون له صفة الإلزام والشمولية ويكون رادعا لكل من تسول له نفسه بالتمادي في إغراق العالم في بحر من التلوث يهدد بغناء الإنسان نفسه .

إن سلطنة عمان تناشد بصدق وإخلاص جميع الدول التي تمتلك قدرات تكنولوجية ومؤهلات علمية واقتصادية ألا تتخذ من الفضاء الخارجي حلبة للصراع وسباق التسلح ، وتعرض البشرية للفتن . إننا نقدر أي إنجاز علمي تتوصل إليه أي دولة متقدمة ينتج عن غزوها للفضاء الخارجي ويعود بالخير على الإنسانية . وعليه نناشد بجعل الفضاء الخارجي حقلا للتجارب والاكتشافات العلمية المفيدة التي تساعد وتثري النمو العلمي لبني البشر .

ضمن المواضيع الحساسة التي تقلق بال الرأي العام العالمي وتُعرض ضمن أعمال لجنتنا هذه ، هو موضوع التسلح النووي البحري . إننا ننظر بجدية الى خطورة هذا النوع من التسلح ونرى أنه موضوع شائك ومحفوف بالمتاعب وأنه جدير باهتمام عالمي أكبر . وفي هذا السياق فإن سلطنة عمان ترى ضرورة اتخاذ تدابير معينة نحو تخفيض المخاطر من جراء حدوث مجابهات وحوادث بحرية ، وخاصة من السفن الحاملة للأسلحة النووية ، والتي ، وإن حدثت ، فإن نتائجها لن تحمد عقباهما .

كما أن بلادي ترى أنه لا بد أن تقتصر الجهود الدولية في هذا الموضوع بجهود على المستوى الثنائي ، وأن يتفاوض بشأنها ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح ، وأن تضمن تدابير أمنية للنشاطات غير العسكرية في البحر ، وضمانات للدول الساحلية والسفن التابعة للدول المحايدة في المنازعات .

إن بلادي تبارك الجهود الخلاقة المبذولة من مختلف الاطراف لضمان فعالية الامن في أوروبا ، وترى أن أمن القارة الأوروبية لن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع دول القارة . وإننا ندرك تماما أن وجود قارة أوروبية متماسكة وآمنة سيسهم جديا في أمن العالم . وسيعود هذا التماسك بالتالي بثمار طيبة من التعاون في شتى ميادين الحياة .

إننا نشاطر الآراء التي تقضي بضرورة إعطاء ضمانات أمنية لجميع البلدان التي لا تمتلك أسلحة نووية ضد الهجمات التي من الممكن أن تتعرض لها من قبل الدول المالكة في حالة نشوب نزاع مسلح . ونحن نتفهم جيدا تخوف هذه البلدان نظرا لما يمكن أن تحدثه أية هجمات من خسائر جسيمة . إن هذا التخوف مبني على اعتبار أن العديد من

الدول المالكة للأسلحة الفتاكة لم تسمح بعد بإخضاع ترساناتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار .

يود وفد بلادي الترحيب بالإعلان الصادر عن حلف شمال الأطلسي يوم السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر الحالي والقاضي بتخفيض ترسانات دول الحلف من الأسلحة النووية بأرقام معقولة ومقبولة لنا . ونجد في هذا التوجه إشارة إلى أن القناعة التي توصلت إليها دول الحلف جاءت نتيجة للشعور الواقعي بالحاجة إلى مواكبة التطورات الانفراجية الدولية ، وزوال التهديد المتبادل بين ما كان يطلق عليه في السابق الكتلتين الغربية والشرقية .

ختاما ، ترى سلطنة عمان أن عجلة الوفاق العالمي قد دارت ، ولا يمكن لأي شخص أو جهة إيقافها ، وعلى ضوءه فإننا جميعا مطالبون ، شعوبا وحكومات ، ببذل كل الجهود الممكنة ، وبالتفاني في تخليص البشرية من ويلات ونكبات أسلحة التدمير الشامل . إن فرصة القضاء عليها حاليا تعد تاريخية ولن تتكرر ، حيث أن الفرصة لا تأتي مرتين . فلنؤحد صفوفنا ونحدد طريقنا بوضوح لأننا أصبحنا اليوم نعيش في عالم التعاون وليس التنافر . وليكن القضاء على التسلح شعارنا لما تبقى من هذا العقد والعقود القادمة ، ونحرر شعوبنا من ربكة الخوف الجامح من هذه الأسلحة ، ولننعم ، ولأول مرة ، بعالم آمن مستقر ومسالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠